

## دور الالتزام بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في ظل عولمة الأزمات المالية

"قياس أثر الأزمة المالية 2008 على مجموعة سامبا المالية"

The role of adhering to the principles of the Basel Committee for Banking Supervision in light of the globalization of financial crises

"Measuring the Impact of the 2008 Financial Crisis on SAMBA Financial Group"

عطية عزالدين<sup>1\*</sup> ، عبد الله شكة<sup>2</sup> ، قتال عبدالعزيز<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> جامعة العربي التبسي / تبسة ، (الجزائر)، [attia.azeddine@gmail.com](mailto:attia.azeddine@gmail.com)

<sup>2</sup> جامعة حمه لخضر / الوادي ، (الجزائر)، [Abde1987ch@gmail.com](mailto:Abde1987ch@gmail.com)

<sup>3</sup> جامعة العربي التبسي / تبسة ، (الجزائر)، [gattalazize@gmail.com](mailto:gattalazize@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2017/12/17 ؛ تاريخ المراجعة: 2018/07/14 ؛ تاريخ القبول: 2018/09/26 .

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وقياس أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على أداء مجموعة سامبا المالية ، حيث أظهرت الدراسة القياسية على أن هذه المجموعة قد تأثرت بالأزمة المالية 2008 من خلال انخفاض أدائها التشغيلي والمالي، إلا أنها وفي ظل التزامها بمقررات لجنة بازل 2 لم تحقق خسائر ؛ ولقياس درجة تأثر المجموعة المالية بالأزمة استخدمنا عدة مؤشرات لتحليل الأثر وقسمناها إلى مؤشرات الأداء التشغيلي منها: مؤشر القروض إلى الودائع (LTA) و مؤشر القروض إلى الموجودات (LTD) حيث دلت على وجود تأثير سلبي خلال الأزمة المالية العالمية، ومؤشرات الأداء المالي منها: مؤشر العائد على الموجودات (ROA) ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر العائد على الاستثمارات (ROI) حيث كانت جميعها سلبية خلال فترة الأزمة المالية العالمية بل تعدت إلى غاية ما بعد فترة الأزمة المالية العالمية.

**الكلمات المفتاح:** الأزمة المالية العالمية 2008، لجنة بازل، الأداء المالي، الأداء التشغيلي، المؤسسات المالية.

تصنيف JEL : G24 .

**Abstract:** This study aims at measuring the impact of the global financial crisis 2008 on the performance of the Samba Financial Group. The study showed that this group was affected by the financial crisis 2008 through its low operating and financial performance. However, To measure the vulnerability of the financial group to the crisis, we used several indicators to analyze the impact and divided them into operational performance indicators such as: the loan-to-deposit index (LTA) and the asset-to-asset index (LTD), indicating a negative impact during the global financial crisis, Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE) and Return on Investment (ROI) were all negative during the period of the global financial crisis and even beyond the period of the global financial crisis.

**Keywords:** Global Financial Crisis 2008, Basel Committee, Financial Performance, Operational Performance, Financial Institutions

**Jel Classification Codes :** G24 .

## - تمهيد :

يساهم القطاع المالي بطريقة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، ذلك لأن القطاع المالي يلعب دور الوسيط من خلال حشد الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية من خلال النظام المصرفي أو قطاع التأمين، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وتحريك عجلة الاقتصاد، فالقطاع المصرفي يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية من خلال مقدرته على تعبئة المدخرات المحلية من الموارد وتوجيهها لأصحاب العجز، وتعتبر المؤسسات المالية المصرفية وغير مصرفية محركاً للنشاط الاقتصادي لا سيما في البلدان النامية، فهي تعتبر القلب النابض للاقتصاد وتعتبر الملجأ الأول والأخير للمؤسسات الاقتصادية لتمويل أصولها والتوسع في مشاريعها وملاذ الأفراد لتلبية حاجياتهم الاستهلاكية.

ونظراً لهذه الأهمية التي تلعبها هذه المؤسسات فإنه بمجرد إفلاس أو عجز أحد هذه المؤسسات سيؤثر على حركة الدورة الاقتصادية بل سيؤثر على باقي المؤسسات في العالم في ظل العولمة المالية وتلاحم الأسواق المالية، وهذا ما يفسر انتقال الأزمة المالية العالمية 2008، إلى العديد من دول العالم، والتي نتج عنها إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، وانتقلت العدوى لاختيار العديد من المؤسسات المالية في الدول الأوروبية وعبر العالم .

وسعت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى إصدار مجموعة من التعليمات والمبادئ غير الملزمة والموجهة للبنوك والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء، والتي تهدف من خلال تطبيقها إلى حماية البنوك والمؤسسات المالية من آثار الأزمات المالية عند حدوثها والتقليل من أثرها ومخاطرها.

ونظراً للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، سنقوم من خلال هذه الدراسة بقياس أثر الأزمة المالية 2008 على أداء مجموعة سامبا المالية خلال الفترة (2003-2014)، في ظل التزامها بمقررات لجنة بازل 2.

## - إشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق فإن هذا البحث يسعى إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير مجموعة سامبا المالية بالأزمة المالية 2008 في ظل التزامها بمقررات لجنة بازل 2؟

ولإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا البحث ل:

## - هيكل الدراسة:

أولاً: مفهوم الأزمات المالية (التعريف والأنواع)

ثانياً: الأزمة المالية العالمية 2008

ثالثاً: أثر الأزمة المالية 2008 على مجموعة سامبا المالية خلال الفترة (2003-2014)

أولاً: مفهوم الأزمات المالية

يحتل موضوع الأزمات المالية أهمية خاصة في الأدبيات الاقتصادية، بسبب طبيعتها الدورية وارتباطها بدورات الأعمال وهنا سنحاول التطرق إلى أهم النقاط المتعلقة بالأزمات المالية، من حيث المفهوم والأنواع.

### 1- تعريف الأزمة المالية:

تعبر الأزمة على أنها ذلك الانخفاض الفجائي في أسعار نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية، فرأس المال المادي أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية وأما الأصول المالية (حقوق الملكية) لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار، أو حقوق ملكية للأصول المالية وتسمى المشتقات المالية، كالعقود المستقبلية (للفظ أو العملات الأجنبية) والخيارات والمبادلات، ويمكن أن

تأخذ الأزمة شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في السوق العقاري أو في مجموعة من المؤسسات المالية، لتمد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية عموماً<sup>1</sup>.

وتعرف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، كأسعار الأسهم والسندات، إتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف<sup>2</sup>. وتسمى الأزمة المالية أحياناً "انهيار سوق الأسهم" أي تؤثر على الأسواق المالية (البورصة) أو قطاع البنوك أو الدول (عندما تكون مثقلة بالديون، مثلاً)، وتعددت الأزمات المالية في التاريخ الحديث، ويمكن أن تؤثر الأزمات المالية بشكل غير مباشر على بيئتها وتؤدي إلى أزمة اقتصادية<sup>3</sup>.

بينما تكون الأزمة الاقتصادية أخطر بكثير لأنها يمكن أن تؤثر على جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية والعائلات (المستهلكين) والشركات والإدارات العمومية وليس فقط المدخرين والمقرضين والمقترضين، وتؤدي الأزمة الاقتصادية عموماً إلى انخفاض القوة الشرائية وارتفاع البطالة والإفلاس بسبب تراجع النشاط الاقتصادي (الركود أو الكساد). ولحسن الحظ، فهي أقل عدداً من الأزمات المالية، ولكن آثارها أثقل ولا سيما على العديد من العناصر الاقتصادية الفاعلة<sup>4</sup>.

من خلال استقرار التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن الأزمة المالية تعبر عن تذبذب غير متوقع (فجائي) في أسعار الأسهم، وقد تتعلق الأزمة المالية بقطاع البنوك، أو تتعلق بأزمة مديونية في بلد ما.

## 2- أنواع الأزمات المالية

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية، يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع كما يلي<sup>5</sup>:

### 1-2: أزمة مصرفية

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث "أزمة سيولة" لدى البنك، وإذا إمتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية "Systematic Banking Crisis" وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى بـ "أزمة ائتمان" "Credit Crunch"، ومن حالات التعثر المالي بنك بريطانيا "Overend & Gurney"، وبنك الولايات المتحدة الأمريكية "Bank of United States" عام 1931.

### 2-2: أزمة عملة" أزمة ميزان المدفوعات":

تحدث الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها إنخفاضاً كبيراً، وهو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة إختيار سعر صرف العملة.

### 3-2: أزمة أسواق المال (الفقاعات المالية):

تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble" والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره (الأرباح الرأسمالية) وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى.

## ثانيا: الأزمة المالية العالمية 2008 (أزمة الرهن العقاري)

سنتطرق في هذا الجزء إلى أسباب الأزمة المالية التي انفجرت في خريف 2008، والعوامل التي جعلت الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية، بالإضافة إلى انعكاسات هذه الأزمة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأخيرا الوقوف على مختلف الإجراءات المتخذة ونظم الرقابة والإجراءات الوقائية المتخذة بعد الأزمة.

### 1- أسباب الأزمة المالية:

اختلفت آراء الاقتصاديين حول مدى صلة الأسباب الحقيقية للأزمة المالية بجوهر النظام الرأسمالي، فعزها البعض إلى هذا النظام في ذاته، وأكد على أنها تعبر عن فشله وعدم صلاحيته، ودل على ذلك بتواتر الأزمات المالية التي يشهدها ذلك النظام على الدوام، وعلى تسارع هذه الأزمات رويدا رويدا، بحيث أصبحت خطأها أسرع في السنوات الأخيرة، مما يؤكد في عقيدته - على تعرض النظام الرأسمالي للأزمات المالية والهشاشة المالية بشكل دوري، بموجب آلية عمل هذا النظام داخليا. في حين ذهب اتجاه آخر إلى خروج النظام الرأسمالي عن دائرة هذا الاتهام، مؤكداً أن على أن ضعف الرقابة على المؤسسات المالية هو السبب الحقيقي لهذه الأزمة.<sup>6</sup>

إلا أن السبب الظاهر و المباشر للازمة يتمثل في زيادة الطلب على المساكن والعقارات بالولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع أسعارها تبعا لذلك، حيث حفز هذا الوضع البنوك والمؤسسات المالية على زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع سواء بالتوسع في منح القروض حتى بأدنى الضمانات وبدون ضمان، أو من خلال التوسع كملونوعاً في التداول بالأوراق المالية وخاصة المشتقات المبتكرة والمرتبطة بهذا القطاع، وهذا انطلاقاً من فرضية أساسية هي: الارتفاع المستمر لأسعار المساكن والعقارات، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، حيث انخفضت أسعار المساكن والعقارات وانفجرت فقاعة أسعار المساكن، ممهدة لإفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، كما امتدت شرارة هذه الأزمة الى باقي البنوك والمؤسسات المالية العالمية.<sup>7</sup>

### 2- عولمة الأزمة المالية 2008

يمكن تفسير عالمية الأزمة المالية الأخيرة بالعوامل التالية:<sup>8</sup>

**العامل الأول:** حجم الاقتصاد الأمريكي الكبير (ربع الاقتصاد العالمي تقريبا) وتشابكه مع اقتصاديات معظم دول العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستورد في العالم وأكبر مدين في العالم وأكبر اقتصاد في العالم وصاحب أكبر بورصات في العالم، ولذلك فإن ظهور بؤادر كساد اقتصادي في الولايات المتحدة، سوف ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية.

**العامل الثاني:** وجود مستثمرين أفراد وصناديق استثمار دولية تستثمر في أكثر من سوق مالية حول العالم وتقوم بتنويع استثماراتها بتوجيهها إلى عدة أسواق مالية في نفس الوقت، وتعمل في حالة الأزمات المالية بسرعة، فقد تخسر في السوق مالية مثل أمريكا، ولذلك تسارع لتعويض خسائرها من خلال بيع استثماراتها في أسواق أخرى مثل الأسواق المالية الأوروبية أو الأسواق الآسيوية أو العربية، ولا يشترط تحصيل المكاسب وإنما قد يتم البيع والسحب لتفادي خسائر جديدة.

**العامل الثالث:** أدت الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمعلومات والانترنت إلى وصول المعلومات بسرعة إلى أنحاء العالم، انهيار اقتصاديات الدول الكبرى وانهيار البورصات، فإنهم يتوقعون عادة السيناريو الأسوأ، ولذلك تحدث حالة نفسية تصيب عدد كبير منهم فيسارعوا إلى بيع استثماراتهم حتى لو كانت في شركات ذات ملاءة ائتمانية جيدة.

**العامل الرابع:** ربط كثير من الدول أسعار صرف عملاتها بالدولار، ولذلك فإن حدوث هبوط في سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو والين والجنيه الإسترليني يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء داخل أمريكا أو خارجها،

وهكذا تحدث الخسارة للدولة التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار، ولذلك فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب الاستثمارات من هذه الدول لتنتقل إلى دول أخرى ذات عملة معومة مثل أوروبا ودول جنوب شرق آسيا.

**العامل الخامس:** يتوافر لدى الدول المتقدمة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان) الكوادر والكفاءات والقدرات البشرية للتعامل مع الأزمات المالية بسرعة، وكذلك القدرة على التكيف مع الظروف المختلفة ومرونة الجهاز الإنتاجي لتفادي الآثار الوخيمة للآزمة على اقتصادياتها وتصديرها للآخرين، بالإضافة إلى ذلك لديها الموارد المالية الضخمة الكبيرة لضخ الأموال للمساعدة في جهود الإنقاذ للشركات المتعثرة من ناحية، ولتحريك الطلب الداخلي من ناحية أخرى، في حين تعاني الدول النامية من نقص الإمكانيات والقدرات المالية للتعامل مع مثل هذه الأزمات المالية العالمية من ناحية، وبطء التحرك من ناحية أخرى، ولذلك فإن من يدفع معظم فاتورة الخسائر هو الدول النامية.

### 3- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية العربية

بالنسبة للعالم العربي فإن تأثيره محدود بالمشكلة لعدة أسباب يأتي في مقدمتها اختلاف طبيعة نظام التمويل العقاري سواء في المصارف التقليدية أو في المصارف الإسلامية فيما بين العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن أسعار العقارات ما زالت في حدود قدرة الطلب الحقيقي على تنشيط السوق، إضافة إلى أهم الأسباب وهي الإدراك المبكر للمصارف المركزية العربية وهيئات أسواق المال لضرورة وضع الضوابط التي تحول دون انتقال الأزمة للمصارف بأنواعها المختلفة والمؤسسات والصناديق العربية.<sup>9</sup>

وعن تأثير الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية، أشار الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين إلى أن قطاع التأمين العربي تأثر نسبياً بنسبة 15% كحد أدنى، وبين أن تأثير الأزمة على قطاع التأمين العربي الذي يزيد حجم أقساطه على 14 مليار دولار، سيكون أقل بكثير من قطاع الأسواق المالية والبنوك والعقارات.<sup>10</sup>

تأثرت المؤسسات المالية (العربية) التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات الدين المهيكلة (S'CDO) المرتبطة بتلك السندات، أو في عقود مبادلة الديون (S'CDS) ومثال ذلك خسائر بنك الخليج الدولي (GIB) بما يقارب 750 مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري ما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية (ABC) بمقدار 500 مليون دولار.<sup>11</sup>

وفي أبو ظبي تكبد بنك أبو ظبي التجاري خسائر بلغت 140 مليون درهم كما أعلن عن تعيين رئيس تنفيذي جديد للبنك بعد وقت قصير من استقالة المدير السابق.

وقال بنك الخليج الأول وبنك الإتحاد الوطني في بيانين منفصلين أنهما يعتزمان الاقتراض من حكومة الإمارات.<sup>12</sup>

وأعلنت بعض البنوك الخليجية العاملة في مملكة البحرين عن تكبدها خسائر فادحة من أزمة الرهن العقاري قاربت 2 مليار دولار، وفيما ترفض غالبية البنوك الخليجية والعربية الكشف عن استثماراتها المتعثرة جراء الأزمة العالمية، تشير التوقعات أن حجم الخسائر للبنوك الخليجية في تلك الأزمة يتجاوز 5 مليار دولار، بينما تصل خسائر الصناديق السيادية الخليجية وحدها إلى 400 مليار دولار.<sup>13</sup>

### 4- نظم الرقابة بعد الأزمة والإجراءات الوقائية:

#### 4-1: الإجراءات الاستعجالية المتخذة من طرف الحكومات العربية:

إن دول مجلس التعاون الخليجي من الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع وهي المتأثر الأكبر في المنطقة العربية وتشمل السعودية، البحرين، عمان، قطر الكويت، الإمارات العربية المتحدة، حيث دعا مصرفيون ومحللون ماليون بارزون البنوك

الخليجية، خاصة التي ترتبط بعلاقات استثمارية مع أمريكا وأوروبا لتعزيز احتياطياتها مبكرا برفع مخصصات الخسائر والديون المتعثرة لما بعد 31 ديسمبر 2008، دون انتظار تحسبا وترقبا لما يمكن أن يحدث في السنة المقبلة في بسبب التداعيات المستمرة للأزمة.<sup>14</sup>

#### 2-4: تفعيل القواعد التنظيمية والإشرافية للرقابة على البنوك والمؤسسات المالية:

أصدرت لجنة بازل نص قواعد بازل III<sup>15</sup> وهي عبارة وضع إطار تنظيمي عالمي للمصارف والنظم المصرفية أكثر مرونة، التي تعرض تفاصيل المعايير التنظيمية العالمية بشأن كفاية رأس مال المصرف والسيولة التي وافق عليها المحافظون ورؤساء الإشراف، وأقرت من قبل القادة في قمتهم G20 سيول نوفمبر 2010.<sup>16</sup>

وأشار السيد فيلينك أن "معايير بازل الثالث لرأس المال والسيولة سوف ترفع تدريجيا مستوى رأس المال عالية الجودة في النظام المصرفي، ومخازن زيادة السيولة وخفض هياكل التمويل غير المستقرة. الفترة الانتقالية يوفر وقتا كافيا مع البنوك للانتقال إلى معايير جديدة بطريقة تتفق مع انتعاش اقتصادي سليم، في بالإضافة إلى رفع الضمانات في النظام ضد الصدمات الاقتصادية أو المالية". وأضاف أنه في حالة معايير السيولة، "سوف نستخدم فترة المراقبة لنسب السيولة لضمان ان لدينا التصميم والمعايرة والحق أنه لا توجد عواقب غير مقصودة، سواء في القطاع المصرفي أو على المستوى الأوسع نطاقا للنظام".<sup>17</sup>

المعايير الجديدة تقلص بشكل ملحوظ قيام البنوك بالمجازفة المفرطة، وانخفاض احتمال وحدة الأزمات في المستقبل، وتمكين البنوك من الصمود -من دون الدعم الحكومي الاستثنائي- تؤكد من قوته المرتبطة الأزمة المالية الأخيرة. وسيؤدي هذا لدعم النظام المصرفي حتى يمكن أن يدعم نمو اقتصادي أفضل وأكثر استقرارا.<sup>18</sup>

ويمكن تلخيص اتفاقية "بازل III" بأنها تنص على وجوب تنوع مصادر الدخل، ليصبح هناك عدة مصادر للدخل غير النشاط الأساسي للبنك وهو النشاط المصرفي، بينما ترتبط بكفاية رأس المال المصارف. وتعمل "بازل III" على الاهتمام بآلية التعامل مع المشتقات المالية العالية المخاطر، والعمليات المحاسبية التي تتم خارج رحم موازنات الشركات.

### ثالثا: أثر الأزمة المالية 2008 على مجموعة سامبا المالية خلال الفترة (2003-2014)

#### 1- نبذة تعريفية عن مجموعة سامبا المالية:

مجموعة سامبا المالية هي مؤسسة مساهمة عامة مختصة في مجال الأعمال المصرفية والبنكية تأسست عام 12/02/1980، ويقدر حاليا رأس المال المدفوع بـ 20,000,000,000 ريال وتقدر القيمة الإسمية للسهم بـ 10.00 ريال وعدد الأسهم القائمة بـ 2,000,000,000 سهم، وبدأت أعمالها فعليا في نفس العام بعد أن انتقلت إليه عمليات (سي تي بنك) في المملكة السعودية. ويقوم البنك بتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية، بالإضافة لتقديم الخدمات الاستثمارية وإدارة الأصول والوساطة عن طريق شركته التابعة سامبا كاييتال، وفي الخارج يمتلك البنك حصة تزيد عن 80% من بنك سامبا ليمتد بباكستان. لدي المجموعة 7200 فرع و3,404.00 موظف هذا حسب إحصائيات 2014.

#### الجدول رقم 01: المساهمون الرئيسيون لمجموعة سامبا المالية

المساهم	نسبة الملكية (%)
المؤسسة العامة للتقاعد	15.04
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	11.76
صندوق الاستثمارات العامة	22.91
ملكه جميع المستثمرين الاجانب	5.86

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات لسنة 2014.

الجدول رقم 02: الشركات التابعة لمجموعة سامبا المالية

نسبة الملكية (%)	الشركة
100	سامبا كاييتال
100	سامبا العقارية
100	الاستثمار الخارجي المحدود
80.86	بنك سامبا - باكستان

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات لسنة 2014.

## 2- دراسة قياسية لأثر الأزمة المالية 2008 على أداء مجموعة سامبا المالية:

سنعتمد في تحليلنا على مؤشرات الأداء التشغيلي والمالي وذلك عن طريق خمس مؤشرات حيث تم تقسيم السلسلة الزمنية إلى ثلاث

فترة كالتالي:

✓ قبل الأزمة المالية العالمية (2003-2007).

✓ أثناء الأزمة المالية العالمية (2008-2011).

✓ بعد الأزمة المالية العالمية (2012-2014).

3- الأداء التشغيلي لمجموعة سامبا المالية: لقد قمنا باختيار أهم مؤشرين لهذا الأداء لقياس الأداء التشغيلي.

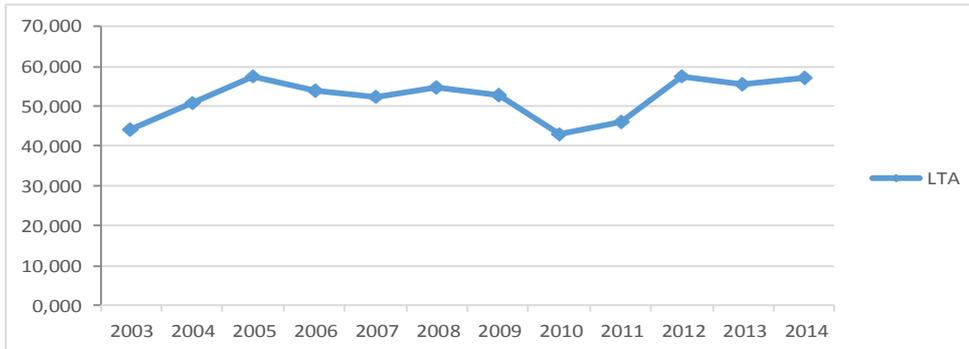
### 1-3: مؤشر القروض إلى الودائع (LTA):

وهو مؤشر يقيس نسبة مقدار استغلال البنك لموجوداته في منح قروض وتسهيلات إلى عملائه. فكلما ارتفعت هذه

النسبة كان البنك يشغل موجوداته لمنح قروض وتسهيلات أكثر، أخذاً في الاعتبار المخاطرة المقبولة لديه وكفاية رأس المال.

$$\text{مؤشر القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض (السنة) / الودائع} \times 100$$

الشكل رقم 01: مؤشر القروض إلى الودائع خلال الفترة (2003-2014) (LTA)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2003 إلى 2014 ومخرجات Excel.

### الجدول رقم 03: مؤشر القروض إلى الودائع خلال الفترات (LTA)

الفترة	قبل الأزمة المالية	أثناء الأزمة المالية	بعد الأزمة المالية
متوسط المؤشر	51.772	49.203	56.674
	2007-2003	2011-2008	2014-2012

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2003 إلى 2014 ومخرجات Excel.

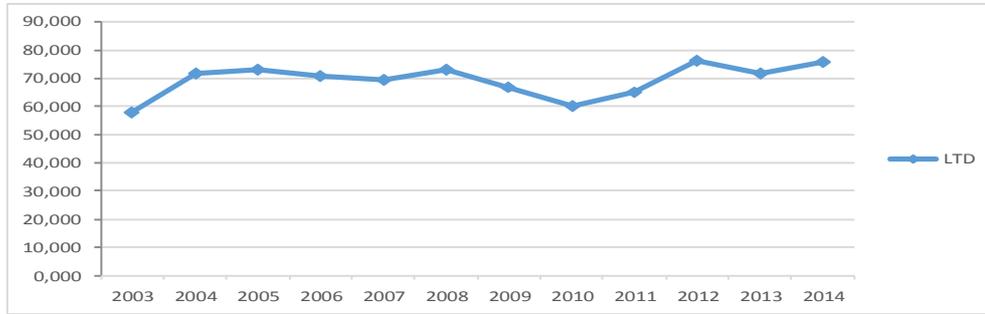
نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم: (01) والجدول رقم: (03) أعلاه، قد شهد نسبة متوسط المؤشر انخفاض خلال الأزمة المالية حيث قدرة ب: 66.220% مقارنة بفترة قبل الأزمة ب: 68.612%، ويلاحظ أن المؤشر قد زادت بمتوسط أكبر خلال فترة بعد الأزمة المالية بمتوسط: 74.581%، وسبب هذا الانخفاض في فترة الأزمة المالية لعزوف العملاء عن إيداع أموالهم مخافة الأزمة المالية، كما شهدت أيضاً انخفاض في القدرة الإقراضية في تلك الفترة، لكن دلت الفترة الأخيرة على ارتفاع متذبذب في المؤشر وهذا راجع لإقبال الكبير للعملاء على الإيداع، وعودة ثقتهم في البنوك فنلاحظ من سنة 2011 إلى 2012 زيادة حيث كانت: 11.479 مليون ريال سعودي، وبزيادة قدرت بحوالي 10.000 مليون لكلا من السنتين 2013-2014، وأيضاً زيادة في القدرة الإقراضية للبنك في نفس الوقت.

### 2-3: مؤشر القروض إلى الموجودات (LTD):

وهو مؤشر يقيس نسبة قدرة البنك على تشغيل الودائع واستثمارها على شكل قروض (خلق النقود).

$$\text{مؤشر القروض إلى الموجودات} = (\text{القروض (السنة) / إجمالي الموجودات}) \times 100$$

الشكل رقم 02: مؤشر القروض إلى الموجودات خلال الفترة (2003-2014) (LTD)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2007 إلى 2014 ومخرجات Excel.

### الجدول رقم (04) : مؤشر القروض إلى الموجودات خلال الفترات (LTD)

قبل الأزمة المالية	أثناء الأزمة المالية	بعد الأزمة المالية	الفترة
2007-2003	2011-2008	2014-2012	
68.612	66.220	74.581	متوسط المؤشر

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2007 إلى 2014 ومخرجات Excel.

من خلال الرسم البياني رقم: (02) والجدول رقم: (04) أعلاه، لاحظنا بان المؤشر شهد انخفاضا كبيرا خلال فترة الأزمة المالية فقد قدرت نسبة متوسط المؤشر ب: 49.203% مقارنة بالفترة السابقة ب: 51.772% وهذا راجع إلى انخفاض القدرة الإقراضية للمجموعة المالية سامبا، ليشهد ارتفاع كبيراً خلال الفترة بعد الأزمة المالية بحوالي 5%، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في القروض الممنوحة بالرغم من الزيادة في حجم الكلي للموجودات.

### 4- الأداء المالي لمجموعة سامبا المالية خلال الفبيرة (2003-2014): لقد قمنا بإختيار أهم ثلاث مؤشرات لقياس الأداء

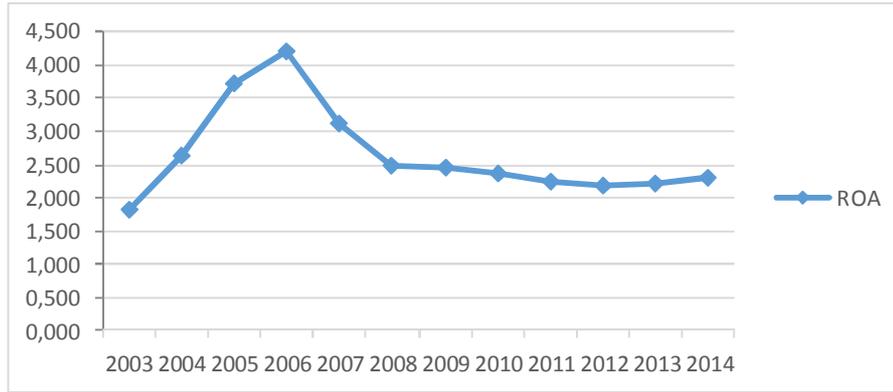
المالي تتمثل في:

### 1-4: مؤشر العائد على الموجودات (ROA):

يقيس هذا المؤشر نسبة العائد المحقق على الموجودات كنسبة من إجمالي الموجودات.

$$\text{العائد} = (\text{صافي ربح الفترة (السنة) / إجمالي الموجودات}) \times 100$$

الشكل رقم 03: مؤشر العائد على الموجودات خلال فترة (2003-2014) (ROA)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2007 إلى 2014 ومخرجات Excel.

الشكل رقم 05: مؤشر العائد على الموجودات خلال الفترات (ROA)

قبل الأزمة المالية	أثناء الأزمة المالية	بعد الأزمة المالية	الفترة
2007-2003	2011-2008	2014-2012	متوسط المؤشر
3.100	2.384	2.234	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2007 إلى 2014 ومخرجات Excel.

نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم: (03) والجدول رقم: (05) التاليين، أن نسبة متوسط المؤشر قد انخفض خلال فترة الأزمة المالية لـ 2.384% مقارنة بالنسبة للفترة قبل الأزمة المالية حيث قدرت نسبة متوسط المؤشر بـ 3.100%، رغم أن تأثير الأزمة بقي مستمراً إلى غاية الحقبة بعد الأزمة، فقد كانت تقدر النسبة بـ: 2.234% ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع صافي الدخل نتيجة زيادة القيمة الإجمالية للموجودات خلال الفترتين الأخيرتين.

#### 2-4: العائد على حقوق الملكية (ROE):

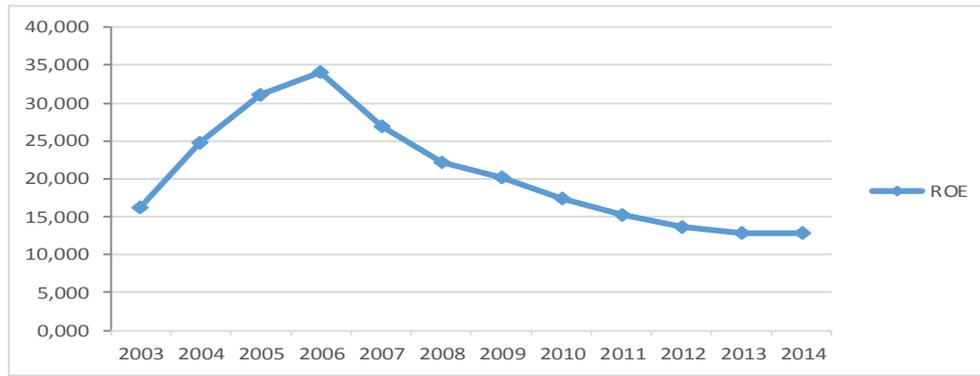
هي نسبة أخرى من نسب الربحية أو الأداء المالي، التي تقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي كانت ربحية المصرف أفضل بنسبة لمالكي هذا المصرف، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل. ويحسب العائد بالمعادلة التالية:

$$\text{العائد} = (\text{صافي ربح الفترة (السنة) / حقوق المساهمين (حقوق الملكية)}) \times 100$$

نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم: (04) والجدول رقم: (06) التاليين، أن نسبة المؤشر قد شهدت انخفاض مستمر منذ بداية الأزمة المالية في سنة 2008 بنسبة 22.146% إلى غاية 2014 بـ: 12.876%، وهذا راجع إلى التنامي الكبير بحقوق الملكية مقارنةً بالزيادة الطفيفة لصافي الدخل (الأرباح).

ويلاحظ أن انخفاض المؤشر في سنة 2007 بـ: 26.858% مقارنة بسنة 2008 بـ: 22.146% حيث قدرة نسبة الانخفاض بـ: 4.712% نتيجة صدمة الأزمة المالية العالمية.

الشكل رقم 06: العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2003-2014) (ROE)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2007 إلى 2014 ومخرجات Excel.

الجدول رقم 06: العائد على حقوق الملكية خلال الفترات (ROE)

بعد الأزمة المالية	أثناء الأزمة المالية	قبل الأزمة المالية	الفترة
2014-2012	2011-2008	2007-2003	متوسط المؤشر
13.145	18.731	26.592	

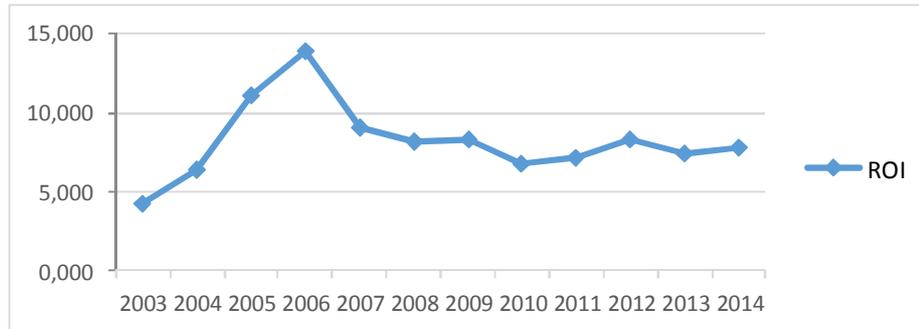
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2007 إلى 2014 ومخرجات Excel.

### 3-4: العائد على الاستثمارات (ROI):

ويقيس هذا المؤشر العائد على الاستثمار، بأنه الدخل المتحقق من الاستثمار سنوياً على شكل نسبة من إجمالي الاستثمار.

$$\text{العائد} = (\text{صافي ربح الفترة (السنة) / إجمالي الاستثمارات}) \times 100$$

الشكل رقم 07: العائد على الاستثمارات خلال الفترة (2003-2014) (ROI)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2007 إلى 2014 ومخرجات Excel.

الجدول رقم 07: العائد على الاستثمارات خلال الفترات (ROI)

بعد الأزمة المالية	أثناء الأزمة المالية	قبل الأزمة المالية	الفترة
2014-2012	2011-2008	2007-2003	متوسط المؤشر
7.827	7.615	8.918	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات من 2007 إلى 2014 ومخرجات Excel.

نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم: (05) والجدول رقم: (07)، أن نسبة متوسط المؤشر شهدت انخفاض خلال فترة الأزمة المالية من نسبة 7.615% مقارنة بالفترة قبل الأزمة المالية بنسبة: 8.918%، كما عرف هذا متوسط المؤشر ارتفاع محسوس خلال الفترة بعد الأزمة حيث قدر بـ: 7.827% وهذا راجع لتذبذب المؤشر خلال طول الفترة، فقد إرتفع متوسط المؤشر في كل من سنتي 2011 و 2014 بـ: 7.154% و 7.766% على التوالي بعد ما كان منخفضا في السنوات السابقة 2010 و 2013 بنسبة 6.831% و 7.474% على التوالي. ويرجع سبب هذا التذبذب إلى تذبذب صافي الاستثمارات مقارنة بالزيادة المستمرة في صافي دخل المساهمين.

#### الخاتمة:

توصلنا في من خلال هذه الدراسة الى أن المؤسسات المالية المصرفية العربية تأثرت أثر كبيرا من جراء الأزمة المالية 2008، وهذا راجع للانفتاح الكبير لدول مجلس التعاون خليجي على الاقتصاد العالمي مما تسبب في الانتقال السريع وترك أثر كبير على المؤسسات المالية مما تسبب في خسائر كبيرة، وهذا مما تسبب في تأثر مجموعة سامبا المالية حيث لاحظنا أن المستوى العام للأداء انخفض خلال فترة الأزمة، ولكن المجموعة لم تحقق خسائر خلال فترة الأزمة وهذا الشيء الإيجابي بالنسبة لها، وهذا راجع للتطبيق الكامل لخطة معايير بازل II في 1 جانفي 2008 وخاصة في ما يتعلق بكفاية رأس المال تماشيا مع تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، و هذا حسب ما جاء في القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات لسنة 2007؛ كما تجدر الإشارة إلى أنه سرعان ما إرتفع مستوى الأداء العام بعد الأزمة المالية 2008، وما يدعم هذا الارتفاع رفع التصنيف الائتماني للمجموعة حسب وكالة موديز إلى (AA3 مستقر) في 2011 بعدما كان في 2007 (A1 مع نظرة مستقبلية إيجابية) هذا حسب ما جاء في القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات لسنوات 2007 و 2011، وفي الأخير يمكن القول أن مجموعة سامبا المالية رغم تأثر أدائها بالأزمة المالية 2008، إلا أنه بفضل تطبيقها لتوصيات لجنة بازل 2 تمكنت من تخفيض آثار الأزمة وتمكنها من التحسين التدريجي للأداء العام بعد فترة الأزمة المالية 2008.

#### - الإحالات والمراجع :

<sup>1</sup> على أسعد، الأزمات الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة-دالي إبراهيم -، الجزائر، 2006، ص 06

<sup>2</sup> دوة محمد، الأزمات الاقتصادية رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة-سعد دحلب- البليدة، 2005، ص 02.

<sup>3</sup> Jean-Pierre MARC, *Crise économique et crise financière: essais de comprendre!*, cite: <http://www.agoravox.fr/actualites/economie/article/crise-economique-et-crise-46390> (08/12/2017).

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثارها على الاقتصاديات العربية، في: مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، 13-14 مارس 2009، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص: 4، 3.

<sup>6</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009، ص 54-55.

<sup>7</sup> ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف 20-21 أكتوبر - 2009.

<sup>8</sup> طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 23-25.

- <sup>9</sup> زكرياء بله باسي ، "الجدور و أبرز الأسباب والعوامل المحفزة ،والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، في: مؤتمّر الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان 13 /14 آذار 2009 .
- <sup>10</sup> عيد أحمد أبو بكر و غالب عوض الرفاعي، " حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين في ضوء أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية"، في: المؤتمّر العلمي العاشر حول " الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، 19-20 كانون الأول/ديسمبر 2009 ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، بيروت - لبنان، ص4.
- <sup>11</sup> فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص13.
- <sup>12</sup> مصطفى محمد العمواسي، أحمد زهدي، تيسير أبو صيام، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى 2009، ص 175.
- <sup>13</sup> أشرف محمد دوابه، الأزمة المالية العالمية (رؤية اسلامية)، دار السلام لطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة، الطبعة الاولى 2009، ص58
- <sup>14</sup> مصطفى العمواسي ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص161.
- <sup>15</sup> وثيقة بازل 3 النهائية أصدرت في ديسمبر 2010 ولا زالت تضاف عليها تعديلات وذلك تحت إشراف لجنة بازل للرقابة المصرفية.

<sup>16</sup> www.bis.org

<sup>17</sup> Op. cit.

<sup>18</sup> http://www.basel-iii-accord.com